الاتحاد الأوروبي

حلقة العمل الإقليمية بشأن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي

فيينا، 21-22 آذار/مارس 2023

سيداتي، سادتي

- إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم، مع مسعود كريميبور، لافتتاح حلقة العمل الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

- لقد شارك المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، قبل بضعة أشهر فقط، في تنظيم فعالية ناجحة في فيينا، بدعم من الاتحاد الأوروبي وكندا، للاحتفال بالذكرى السنوية الـ15 للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي تعد واحدة من الصكوك الدولية الرئيسية المعنية بالحد من المخاطر المرتبطة بالانتشار النووي من قبل جهات غير تابعة لدول.

- فلا يمكن القبول بمستوى المخاطر النووية الحالية. وفي مثل هذه الأوقات التي يتعرض فيها النظام الدولي القائم على القواعد لضغوط هائلة بسبب الانتهاكات الجسيمة لميثاق الأمم المتحدة، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن نكثف جهودنا لتعزيز الانضمام العالمي إلى الصكوك الدولية الملزمة قانونا مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتنفيذها تنفيذاً فعالاً.

- إن الاتحاد الأوروبي يواصل تشجيع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وإنشاء إطار وطني قانوني متين، وهو إطار يلزم لوضع تدابير عدالة جنائية فعالة تتصدى للسلوكيات المتعمدة وغير المشروعة التي تنطوي على استخدام مواد نووية أو مواد مشعة أخرى.

- وفي هذا السياق، أود أن أرحب ترحيبا حارا بتنظيم حلقة عمل اليوم المخصصة للقضاة والمدعين العامين من جنوب شرق أوروبا. فلا تزال منطقة غرب البلقان مهمة للاتحاد الأوروبي في إطار الجهود التي نبذلها لتعزيز التعاون الإقليمي ودعم المنظور الأوروبي لبلدان هذه المنطقة. وأرجو أن تكون حلقة العمل هذه مفيدة لكم وأن تساعدكم في جهودكم

المهنية لتعزيز تدابيركم الوطنية في مجال القانون والعدالة الجنائية. فالدور الذي تضـــطلعون به، كجزء من السلطة القضائية، أساسي في ضمان التطبيق السليم للقانون.

- ويســـر الاتحاد الأوروبي أن يقدم الدعم لعمل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال وغيره من المجالات. ومنذ عام 2018، ساهم الاتحاد الأوروبي بمبلغ 5 ملايين يورو في تمويل مشـروع يسـاعد على توسـيع نطاق الانضـمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وتطويرها وتعزيزها وتحسينها. وفي العام الماضـي، ومن خلال هذا المشروع، أطلق الموقع الشـبكي للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، الذي يزود الدول المهتمة بنماذج عن الممارسات الجيدة والتشريعات النموذجية. كما دعم الاتحاد الأوروبي إصدار دليل بشـأن قضـايا تخيلية متعلقة بالجرائم المنصـوص عليها في الاتفاقية، فضـلا عن نمائط تعلم إلكتروني مصممة حسب الحاجة ومواد تدريبية أخرى.

- ونحن نقدر تقديرا كبيرا الخبرة الواسعة التي تراكمت لدى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، وغيره من المنظمـات الـدوليـة الموجودة هنـا مثـل الوكـالـة الـدوليـة للطـاقـة الـذريـة ومعهـد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، في مســاعدة الدول على بناء قدراتها والحد من احتمال وقوع المواد النووية وغيرها من المواد المشـــعة في الأيدي الخطأ واســـتخدامها لأغراض إرهابية أو إجرامية أخرى.

- وأود أن أشـكر مرة أخرى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على تعاونه المثمر مع الاتحاد الأوروبي وأتمنى لجميع المشاركين مناقشات مثيرة للاهتمام.

وشكرا لكم على حسن الاستماع.